

فينعقد امامة المفضول مع قيام الفاضل واليه ذهب
الشيخ ابو منصور رحمه وابوالعباس القلانسي نحو وقال
جمهور الروافض لا ينعقد امامة المفضول مع قيام الفاضل
واليه ما لا يستعري قاسوا الامامة على النبوة ثم النبي علم
يكون افضل ممن سواه فكذا الامام يجب ان يكون كذلك وهذا
لان من جعل اماما لغيره فقد جعل متبوعا لذلك وجعل
لا يجعل تابعا لغيره فيجب وان النفوس الى متابعتها والانبياء
لا طاعة الا لله ولا طاعة لغيره ما طعن جعل الخليفة
شوركي بين عثمان وعلي وطليحة والزبير وعبد الرحمن بن
عوف وسعد بن ابي وقاص رضي الله عنهم مع رجحان
عثمان وعلي على من سواهما وان الوقوف على كونه افضل
عند الله قطعا غير ممكن للعباد والحاجة ماسة الى نصب
امام فلا يجوز تعليقه بما لا يوقف للعباد عليه بخلاف النبي
فان الله له موالذي يختار من يشاء من عباده لنبوته ورسله
ومواعلم بحقيقة كل شئ فكان من اختاره من اهل زيارته
لرسالته افضل خليفته ضرورة ولا يجوز نصب امامين
في عصر واحد خلافا للروافض فانهم يقولون بتبويت

امامين في وقت واحد احدهما ناطق والاخر صامت وقالت
الكوفة ائمة ان عليا رضي ومعاوية كانا امامين وكان يجب على
اتباع كل واحد منهما طاعة صاحبه ولنا ان الانصار رضي عنهم
لمن قالوا منا امير ومنكم امير وقال ابو بكر رضي له يصلح سيفنا
في نجد واحب انقادوا له ولم ينكروا عليه فكان ذلك اجماعا منهم
وهن الامور التي تنشط بالامام يكفيها الواحد فلا يجوز الزيادة
عليه ولو جاز لاشان لجاز للاربع والعشرة فيؤدي الى ان
ينصب في كل بلدة او قرية او محلة امام على حدة وح يفرح المخالفة
والمقاتلة فيعود على موضوعه بالنقض ثم لو عقدت الامامة
له اثنين على التعاقب كان الثاني باغيا يجب خلعه وان ابي
فيقاتل كما هو الحكم في الباغي ولو وقع العقدان معا تعرضا
فيستأنف العقد لخدمتهما او لغيرهما وما نص رسول الله
على امامة احد بعدة اذ لو نص لاشهر لان الخلافة امر عام
يقع بكل الناس الى معرفته حاجة ماسة وما من سبيله
لو كان للنص فيه ثابتا لاشهر اشهرنا لا يبقى مع علي احد
من الناس خفايا كما لنص على القبلة واعمال الركعات ومقادير
الركوات ولما لم يوجد في ذلك خبر عند سبيله دل انه لنص